اقتصاد

وقائع وأرقام عن المأساة السورية

عدنان عبد الرزاق

يرى الأكاديمي السوري عبد الناصر الجاسم أن الدول الغنية والمنظمات الإنسانية الدولية «تكتفي بتوصيف مشاكل الفقر والجوع في سورية بدلاً من تقديم الحلول». فالسوريون، وفق الجاسم، يعيشون اليوم «أسوأ الحالات الإنسانية والمعيشية في العالم، بعدما تعدت نسبة الفقر 90 في المائة». ويشرح أن شراء ضرورات الاستهلاك اليومي يزداد صعوبة، إلى جانب انقطاع التيار الكهربائي لعشرين ساعة يومياً، وتقنين مياه الشرب، وارتفاع أسعار المياه المعبأة «لتصبح أغلى من البنزين».

وفي حين يلفت إلى ارتفاع تكاليف معيشة الأسرة السورية نحو 18 ضعف الدخل «لمن يمتلك دخلاً ثابتاً طبعاً»، يشدد على أن متوسط الأجور والرواتب بعد الزيادة الأخيرة لا يزيد عن 72 ألف ليرة.

وكانت منظمة الأغذية والزراعة «فاو» حذرت، الجمعة، من ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد في 23 دولة حول العالم، خلال الأشهر الأربعة المقبلة، من بينها سورية. وأشار التقرير إلى وجود حاجة ماسة للعمل الإنساني، للحيلولة دون تفشي الجوع والمجاعة والموت في جميع البؤر الساخنة.

ويقول المهندس الزراعي يحيى تناري لـ«العربي الجديد» إنه «ربما ليس من المستغرب أن نرى أنجولا وإثيوبيا وتشاد، أو حتى لبنان واليمن ضمن تقرير «الفاو»، ولكن أن يدرج السودان الذي يعتبر خزاناً غذائياً يكفي المنطقة بأسرها، وأن تكون سورية بين الدول التي يعاني شعبها من مجاعة، فهذا واقع يشير إلى حجم الأزمة في البلاد». ويشرح أن سورية كانت تنتج أكثر من 3,5 ملايين طن من القمح، أي ما يوازي ضعف حاجتها، ولديها زراعات متنوعة، بحيث كانت تصدّر أكثر من 400 ألف طن من الحمضيات ومثلها من زيت الزيتون، ويزيد إنتاج الخضر والفواكه عن ضعف حاجة السكان.

ويضيف تناري أن للأسباب المناخية جزءا من تراجع الإنتاج الزراعي في سورية، لكن الجزء الأهم يكمن في ارتفاع أسعار البذار والأسمدة وأجور العمالة، يضاف إلى ذلك تهجير المزارعين من جراء الحرب وتبوير أراض خصبة، في وسط وشمال غرب سورية.

ويعتقد المهندس السوري أن أزمة الجوع وغلاء الأسعار في بلده «مرشحة للزيادة، في واقع استمرار اللاحل والتهجير»، لتصل نسبة الفقراء في سورية إلى أكثر من 95 في المائة من السوريين الذين يؤمّنون كلفة معيشتهم بالحدود الدنيا اليوم.

ويقترح زيادة المساعدات الأممية للقطاعات المنتجة «في مقدمتها الزراعة»، لأن بلاده تحتاج، وفق تقديرات الأمم المتحدة، إلى أكثر من عشرة مليارات دولار لعام 2021، من أجل دعم السوريين المحتاجين بشكل كامل، وهذا يشمل 4,2 مليارات دولار على الأقل للاستجابة في سورية، و5,8 مليارات دولار لدعم اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة لهم في المنطقة.

وكان برنامج الأغذية العالمي قد بيّن، في الخامس من تموز/يوليو الجاري، أن 4,8 ملايين سوري يعتمدون على المساعدات الغذائية من برنامج الأغذية العالمي للبقاء على قيد الحياة، وأن نحو 90 في المائة من العائلات السورية تتبع استراتيجيات وأساليب تأقلم سلبية للبقاء على قيد الحياة. وأضاف أن السوريين يلجأون إلى تقليل كمية الطعام، وجل السوريين يتبعون الاقتراض لشراء حاجاتهم الأساسية.

(سيرجي ريبوريدو/ Getty)

تراجع عملة البيرو

سجلت عملة البيرو (السول البيروفي) تراجعاً غير مسبوق مقابل الدولار، وسط غموض حول هوية وزير المال المقبل، ما أجج من أزمة ارتفاع الأسعار على المواطنين في الأسواق. ويوم الخميس، اختار الرئيس بيدرو كاستيو غالبية أعضاء الحكومة دون أن تشمل تلك الأسماء الشخصيتين المرشحتين لحقيبتي المال والعدل. وللمرة الأولى تجاوز سعر صرف الدولار عتبة أربعة سول بيروفي ليبلغ 4,06. والسول البيروفي كان يبلغ سعر صرفه 3,62 مقابل الدولار في كانون الأول/ ديسمبر الماضي، إذ تراجعت قيمته منذ ما قبل الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية في نيسان/ إبريل. وتشهد البيرو أزمة سياسية وفضائح فساد بلغت ذروتها في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي عندما أصبح للبلاد ثلاثة رؤساء في أسبوع واحد.

أخبار

تراجع منصات التنقيب الأميركية

تراجع عدد منصات التنقيب عن النفط في الولايات المتحدة خلال الأسبوع الحالي، كما انخفضت منصات الغاز الطبيعي. وكشفت بيانات شركة «بيكر هيوز» الأميركية أن عدد منصات التنقيب عن النفط تراجع منصتين ليصل

إلى 385 منصة في الأسبوع المنتهي في الثلاثين من يوليو/ تموز. كذلك تراجع عدد منصات التنقيب عن الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة منصة واحدة ليسجل 103 منصات.

تركيا تزيد تجارتها مع باكستان

قال أحمد جنكيز أوزدمير رئيس مجلس العمل التركي-الباكستاني إنهم يستهدفون رفع التبادل التجاري لـ5 مليارات دولار بحلول عام 2023. وذكر أوزدمير أن الإطار الاقتصادي الاستراتيجي الذي وافق عليه البلدان، حدّد خطة العمل الخاصة بتطوير التجارة والاستثمار وأن ذلك من شأنه أن يكسب التبادل التجاري زخماً ملحوظاً. وأوضح أوزدمير أن حجم التبادل التجاري بلغ العام الماضي 889 مليون دولار، وأن هذا الرقم لا يعكس القدرات والإمكانات الحقيقية للتجارة بين البلدين. وأضاف أوزدمير أن الحكومة الباكستانية أعلنت عن حزمة دعم بقيمة 1,2 تريليون روبية في إطار مواجهة التأثيرات السلبية لوباء كوفيد-19 على الاقتصاد.

واشنطن تصادر ناقلة نفط

أمرت محكمة فيدرالية أميركية بمصادرة ناقلة نفط يملكها سنغافوري متّهمة بتسليم كوريا الشمالية شحنات، في انتهاك للعقوبات الأميركية المفروضة على بيونغ يانغ. وقالت وزارة العدل الأميركية في بيان نقلاً عن وثائق قضائية إنّ ناقلة النفط «إم/ تي كوريجس» نقلت منتجات بترولية إلى سفن ترفع علم كوريا الشمالية، وأوصلت شحنات إلى ميناء نامبو في كوريا الشمالية. وأصدر قاضٍ فيدرالي في نيويورك حكماً باحتجاز ناقلة النفط يسمح للولايات المتحدة بمصادرة السفينة الراسية حالياً في كمبوديا. وقرار القاضي الفدرالي في نيويورك بمصادرة السفينة يعني أنّ الحكومة الأميركية باتت تمتلك الآن هذه الناقلة.

مزارعون لبنانيون يطالبون بالمازوت

طالبت نقابة تجمع مزارعي الجنوب، في بيان، وزارة الطاقة والمياه والجهات المعنية بـ«توفير مادة المازوت للمزارعين لري مزروعاتهم». وشجبت «انقطاع مادة المازوت وبيعها حصراً في السوق السوداء بما يتجاوز 3 أضعاف سعرها مما سيؤدي إلى ارتفاع هائل في كلفة الإنتاج».

حكومة الأردن ترفع أسعار المحروقات

عمّان ـ **العربي الجديد**

قررت الحكومة الأردنية، السبت، رفع أسعار المحروقات بنسب متفاوتة لشهر آب/ أغسطس، عازية الزيادة إلى صعود أسعار النفط في السوق العالمية، وفق بيان صادر عن وزارة الطاقة والثروة المعدنية. وعقدت لجنة تسعير المشتقات النفطية في وزارة الطاقة والثروة المعدنية اجتماعها الشهري برئاسة رئيسة اللجنة، الأمينة العامة لوزارة الطاقة والثروة المعدنية أماني العزام، لتحديد أسعار بيع المشتقات النفطية محلياً في شهر أغسطس. واستعرضت اللجنة الأسعار العالمية للنفط الخام والمشتقات النفطية خلال شهر تموز/ يوليو ومقارنتها بمثيلاتها لشهر حزيران/ يونيو الماضي، حيث أظهرت معدلات الأسعار العالمية ارتفاعاً ملحوظاً خلال شهر يوليو/ تموز. وبحسب البيان، انعكس هذا الارتفاع على أسعار المشتقات النفطية المحلية خلال نفس الفترة بنسب متفاوتة، إذ ارتفع سعر بيع البنزين أوكتان 90 خلال شهر تموز/ يوليو بمقدار 20 فلساً وعلى أوكتان 95 بمقدار 30 فلساً، مع الإبقاء على سعر أسطوانة الغاز عند سعر 7 دنانير. (الدولار = 0,71 دينار).

بدوره، قرر مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن خلال اجتماع عقد برئاسة حسين اللبون، تحديد قيمة تعرفة بند فرق أسعار الوقود في فاتورة الكهرباء لشهر آب/ أغسطس المقبل بقيمة صفر، وهي نفس القيمة التي تم تحديدها لشهر تموز/يوليو الحالي.

وبحسب البيان الحكومي فإن معدل سعر خام برنت ارتفع إلى 75 دولاراً للبرميل في يوليو الحالي مقابل 72,9 دولاراً للبرميل في حزيران/ يونيو الماضي. وكانت وزيرة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية هالة زواتي قد كشفت في فبراير/ شباط الماضي أن عوائد المحروقات تناهز 1,4 مليار دولار سنوياً. أوضحت زواتي أن سبب ارتفاع أسعار المحروقات يعود إلى «رفع الدعم» وفرض ضرائب على المنتجات النفطية. وفيما دخل الأردن في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، قال الخبير الاقتصادي حسام عايش، في تصريح سابق لـ«العربي الجديد»، إن حالة القلق التي تصاحب أي برامج للتعاون ما بين الحكومة وصندوق النقد الدولي مبررة، بسبب أنه مع كل برنامج يتم رفع الضرائب والأسعار من دون أن يساهم ذلك في تحسين الوضع الاقتصادي والحدّ من الفقر والبطالة وتخفيض المديونية العامة بشقيها الداخلي والخارجي.

اقتصاد الناس

الغلاء يعمّ تونس

المطالب بخفض الأسعار لا تكفي لكبح التضخم

يواجه التونسيون ارتفاعاً كبيراً في الأسعار بالتزامن مع تضاؤل قدرتهم الشرائية، وتتزايد الدعوات إلى معالجة جذور المشكلة ووقف الاحتكارات

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يمثل الغلاء واحداً من الأسباب الرئيسة التي تزيد معاناة التونسيين، بعدما عجزت الحكومات المتعاقبة عن السيطرة عليه نتيجة تعاظم سلطة الاحتكارات في مسالك التوزيع وتجارة الجملة. وتعلق شريحة واسعة من المواطنين آمالاً بانفراجة قريبة في الأسعار وتراجع معدلات الغلاء، فيما يعتبر خبراء اقتصاديون أنّ إعادة ترشيد الأسواق يحتاج إلى معالجة جذرية لأسباب التضخم الناتج أساساً عن صعوبات اقتصادية هيكلية.

ورأى الخبير الاقتصادي خالد النوري، أنّ لوبيات الغذاء في تونس استمدت قوتها خلال السنوات الماضية من ضعف أجهزة الرقابة الحكومية وتفكك آليات التخزين التي كانت تعتمدها البلاد منذ عقود. وأضاف النوري في تصريح لـ«العربي الجديد» أنّ انفراط عقد التحكم في السياسات الغذائية الذي كان تحت رقابة حكومية مشددة تسبب في تعاظم دور مسالك التوزيع الموازية التي تسيطر على تجارة الجملة أيضاً. وأهل الخبير الاقتصادي في أن تتمكن أجهزة الرقابة إخراج مخزونات مهمة من المواد الأساسية من مخازن المحتكرين وضخها في السوق، غير أنّ ذلك يظلّ غير كاف بحسب رأيه لكبح الأسعار من دون المعالجة الهيكلية المرتبطة بضعف القدرة على الإنفاق التي يعاني منها التونسيون عموماً. وتوقع أن تظلّ مستويات التضخم مرتفعة في تونس وأن تلقي بظلالها على الأسواق والمقدرة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود والمتوسط نتيجة هبوط النمو الاقتصادي وارتفاع الديون الأجنبية وضعف احتياطي العملة الصعبة وزيادة كلفة الغذاء، لا سيما القمح والزيوت النباتية والسكر.

وكشفت البيانات الصادرة عن المرصد الوطني للفلاحة أنّ طفرات الزيادة في أسعار الخضروات تجاوزت 50 في المائة في بعض الأصناف خلال يونيو/ حزيران الماضي، إذ ارتفع سعر البطاطا 52 في المائة والفلفل 15 في المائة، كما زاد سعر فاكهة البطيخ 11 في المائة، وسمك السردين 11 في المائة. وبيّنت الأرقام الصادرة عن معهد الإحصاء الحكومي أنّ المواد الغذائية زادت خلال يونيو 7,2 في المائة، بسبب ارتفاع الخضر بـ 13 في المائة وزيادة أثمان الزيوت الغذائية 16,5 في المائة، إلى جانب تسجيل زيادة بـ 8 في المائة في الحليب ومشتقاته و7,6 في المائة في الأسماك و6,4 في المائة من اللحوم.

> تأكيدات على أنّ أسباب الأزمة ترتبط بخلل بنيوي في الاقتصاد

عدد كبير من أصحاب الدخل المحدود في تونس محرومون منذ سنوات من اللحوم الحمراء والأسماك التي لم يعد حتى لمتوسطي الدخل القدرة على تحملها. وهبط معدل استهلاك لحوم الضأن والبقر من 15 كيلوغراماً سنوياً قبل 10 سنوات إلى أقل من 6 كيلوغرامات حالياً.

وبرزت في السنوات الأخيرة العديد من التحركات المجتمعية المطالبة بتأهيل القطاع الزراعي كصمام لأمن الغذائي في البلاد ووقف الفساد والاحتكار الذي ينخر هذا القطاع. ومن أهم الدوافع لهذه التحركات غياب الرقابة من قبل الدولة ونقص الدعم بالنسبة لصغار المزارعين في مقابل احتكار الأعلاف من قبل كبار الشركات المستوردة وتفشي المضاربة بين كبار المنتجين والمستوردين.

وحمّل الرئيس التونسي قيس سعيّد، في لقاء جمعه برئيس منظمة رجال الأعمال سمير ماجول، المنظمة، مسؤولية الضغط على الأسعار ومساعدة المواطنين على تجاوز المرحلة الصعبة التي تمرّ بها البلاد. وتضع المنظمات المدنية حماية التونسيين من الغلاء في صدارة المطالب المحمولة إلى سعيّد لمعالجتها. وقال المتحدث باسم منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (منظمة مدنية) رمضان بن عمر، إنّ مكافحة الغلاء لا تحتاج إلى إعلان نوايا، بل إلى سياسات حكومية تعالج الأسباب العميقة للأزمة التي امتدت على سنوات وتُرك فيها المواطنون لمصيرهم في مجابهة المضاربين.

الأسعار تضغط على القدرة الشرائية (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

وأكد بن عمر في تصريح لـ«العربي الجديد» ضرورة وضع استراتيجيات بديلة للأمن الغذائي تقطع مع التوجه المحلي والعالمي الحالي الذي يتميز بهيمنة منطق التجارة الدولية والقيمة التبادلية المعتمدة على التسليع وهيمنة الشركات الكبرى على أدوات الإنتاج الغذائي بغاية تحقيق الربح الأقصى. واعتبر بن عمر أنّ الدعوة التي توجه بها سعيّد للتجار لخفض الأسعار يمكن أن تجد استجابة، غير أنّ نتائجها ستكون ظرفية ولن تمتد طويلاً، مشدداً على معالجة جوهر المشكلة وضرب منظومات الاحتكار ومراجعة منظومات التوزيع. وقال إنّ الحلول الجوهرية تتطلب تفكيك منظومات الاحتكار، وتقليص دور المحتكرين، ومراجعة السياسات الزراعية، وتحقيق السيادة الغذائية للبلاد.

وتؤكد الأرقام الرسمية أنّ التبعية الغذائية للتونسيين في مجال الحبوب (المصدر الأساسي لغذاء التونسيين) أصبحت عالية جداً، إذ تشير البيانات في الفترة الممتدة ما بين 2008 و2018 إلى زيادة باكثر من 57 في المائة من الحاجيات الاستهلاكية الموردة من الحبوب. وتسبب إهمال قطاع الحبوب بمعضلة كبيرة تهدد غذاء التونسيين، نتيجة احتكار البذور والأدوية والمبيدات اللازمة للزراعة من قبل عدد محدد من الشركات التي تسيطر على كل الأنشطة المتعلقة بالحبوب من الإنتاج إلى الترويج والتصدير.

ليبيا

تطويرات تطاول البنية التحتية للاتصالات

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

تعاقدت شركة هاتف ليبيا مع الشركة الأميركية «إنفنيرا» لتحديث شبكة الألياف البصرية للاتصالات، ولتطوير البنية التحتية، وخلق فرص عمل في العديد من القطاعات المرتبطة، بما في ذلك الطاقة والبناء والخدمات المالية وتشجيع الاستثمار.

وقال رئيس شركة هاتف ليبيا، محمد بالرأس، في تصريح لـ «العربي الجديد»، إنّ التعاقد خطوة أولى نحو التحول الرقمي في مختلف أنحاء البلاد، إذ سيطاول تطوير الشبكة 200 مدينة عبر الكوابل الأرضية والبحرية، في مدة زمنية تناهز 18 شهراً. وأوضح بالرأس أنّ المنظومة سوف تكون متكاملة لتوفير الخدمات المعلوماتية للمصارف التجارية والمنافذ الحدودية وغيرها من القطاعات، وذلك عبر أربع مراحل، وستكون البداية عبر مدن الساحل الليبي، بالإضافة إلى المساهمة في استكمال مخططات الجيل الرابع من الاتصالات، والبدء في مخطط الجيل الخامس عبر سعات كبرى.

> تحديث شبكة الألياف البصرية للاتصالات في 200 مدينة

واعتبر المحلل الاقتصادي أبو بكر الهادي، أنّها خطوة في الاتجاه الصحيح، وأنّ قطاع الاتصالات لا يساهم حالياً إلّا بنسبة 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولفت إلى أنّ تطوير الشبكة المعلوماتية يفتح آفاقاً جديدة للاستثمار. وفي حديثه مع «العربي الجديد»، أكد الهادي، أنّ توقيع عقد مع شركة أجنبية يعطي مؤشرات جيدة للشركات الأجنبية للمساهمة في برامج إعادة الإعمار أو القيام باستكمال مشاريعها المتوقفة.

ورأى الباحث التقني محمد القاضي أنّ تطوير البنية التحتية لقطاع الاتصالات في ليبيا، يساهم بشكل كبير في تطوير مختلف القطاعات الحكومية والخاصة وتحسين الجودة في الخدمة، وهذه خطوة تأخرت كثيراً. وقال لـ «العربي الجديد» إنّ الخطة تكمن في ربط ليبيا كحلقة وصل بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، وهي خطوة تسهم بشكل كبير في نقل التقنية وتوفير فرص العمل في السوق المحلية.

وعلى صعيد آخر، أعلن مصرف ليبيا المركزي، عن إطلاق مجموعة من المشروعات التي تعنى بالتحول الرقمي وسلامة النظام المصرفي والاستدامة المالية والحوكمة وبناء القدرات. كما أكدت الهيئة العامة للمعلومات، أنّها تعكف على تنفيذ تسعة مشاريع «في سبيل النهوض بقطاع المعلومات كقطاع حيوي يدعم رؤية دولة ليبيا في بناء اقتصاد قائم على المعرفة».

وتمتلك الحكومة جميع شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية، فيما تشغل بعضها شركات أجنبية كشركة «هواوي، زد تي آي» الصينية المؤسسة لشبكة «ليبيانا» للهاتف المحمول، والشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية، ويبلغ إجمالي أصولها 20 مليار دولار أميركي.

مصر

زيادة فاتورة الكهرباء رغم وفرة الغاز

القاهرة ـ **عبدالله عبده**

تباشر وزارة الكهرباء المصرية، بدءاً من اليوم الأحد، تحصيل فواتير الاستهلاك المنزلي بالأسعار الجديدة التي تصل نسبة ارتفاعها إلى حوالي 13 في المائة. وكان من المقترض تخفيض الأسعار أو على الأقل تثبيتها، نتيجة وفرة في الغاز المحلي اللازم لتشغيل محطات توليد الطاقة، والذي أدى إلى تحقيق فائض عن الاستهلاك يقدر بـ 20 غيغاوات.

وأوضح الخبير الاقتصادي عبد النبي عبد المطلب، لـ«العربي الجديد»، أنّ هناك وفراً كبيراً في إنتاج الطاقة الكهربائية المصرية في الوقت الحالي. وطبقاً للمصادر الرسمية، فإنّ الإنتاج يصل إلى نحو 55 غيغاوات، في حين يبلغ الاستهلاك نحو 35 غيغاوات. وبذلك يتضح أنّ هناك فائضاً غير مستغل يقدر بنحو 20 غيغاوات (36,6 في المائة).

وأشار إلى أنّه في حال تصدير هذا الفائض ستقل التكلفة الاستثمارية، لكن لن ينعكس ذلك على الأسعار، لأنّ الشركات التي تنتج وتوزع الكهرباء والمياه والغاز وغيرها من الخدمات الاستراتيجية هي شركات احتكارية، تضع سعر خدماتها كما تريد، بغضّ النظر عن التكاليف. وأكد أحد مستشاري الحكومة المصرية، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ هناك بالفعل فائضاً في الطاقة الكهربائية عن حاجة الاستهلاك، داعياً إلى تطوير نظام الشبكة الحالي لاستيعاب الطاقة المتجددة عن طريق الشبكات الذكية، وهو ما سينعكس على استقرار المنظومة. وأشار إلى أنّ ارتفاع الأسعار يرجع إلى ارتفاع تكلفة الكيلووات، نظراً للتكلفة الرأسمالية المرتفعة للمحطات الجديدة (سيمنز) والتي تم إنشاؤها بقروض دولارية قبل التعويم.

محطة لإنتاج الطاقة في مصر (خالد دسوقي/ فرانس برس)

من جانبه، أعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة الكهرباء، أيمن حمزة، أنّ مصر تنتج حالياً حوالي 60 ألف ميغاوات، منها 25 في المائة زيادة عن حاجة الاستهلاك. وأشار إلى أنّه منذ نهاية 2014 حتى نهاية 2019، جرت إضافة أكثر من 28 غيغاوات، لافتاً إلى أنّ مجمع بنبان للطاقة الشمسية ينتج 13 ضعفاً عن قدرة السدّ العالي.

وأظهرت بيانات صادرة عن المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية (غير حكومي) أنّ تكلفة الإنتاج ستظل أعلى من سعر بيع الكهرباء للمواطن، على الرغم من الاكتشافات الغازية الكبيرة والتي ساهمت في تقليل كلفة الإنتاج. وأشار المركز إلى أنّ الدولة وفقاً للتسعير الجديد في 2021، تتحمل 60 في المائة من تكلفة الفاتورة، ويتحمل المواطن 40 في المائة، وأكد على أنّ نسبة الدعم تقلّ مع زيادة الشريحة الاستهلاكية.

الغلاف

تستمر محاولات وقف الانقسام النقدي والاقتصادي في اليمن سعياً للسيطرة على الانهيار الاقتصادي وتدهور سعر العملة المحلية، إلا أن الاتجاهات السائدة تقوم على دولرة الاقتصاد، كما حصل إثر الحرب الأهلية في لبنان، وزيادة المعروض النقدي

اليمن في سيناريو لبناني

الريال ينزلق... واتجاه نحو دولرة الاقتصاد

عدن ـ **محمد راجح**

يشهد اليمن أحداثاً متسارعة تفاقمت حدتها مع انزلاق العملة الوطنية إلى مرحلة خطيرة من التدهور. سعر صرف الدولار الواحد تجاوز حاجز الألف ريال، وذلك لأول مرة منذ بداية الحرب الدائرة في البلاد قبل أكثر من ست سنوات. شكل هذا التهاوي صدمة كبيرة في اليمن الذي يعاني من انقسام مالي كارثي وتدهور اقتصادي كبير وأزمة إنسانية هي الأسوأ على مستوى العالم كما تصنفها الأمم المتحدة. وكشفت مصادر مطلعة (رفضت الكشف عن هويتها) لـ«العربي الجديد»، عن ضغوط هائلة تمارسها أطراف دولية على طرفي الصراع في اليمن، أي الحكومة المعترف بها دولياً والحوثيين، بهدف إنهاء الانقسام المالي والنقدي في البلاد. وتحمّل هذه الجهات، وفق المصادر، هذا الانقسام المسؤولية الرئيسة في التدهور الحاصل على كل المستويات وإحجام المجتمع الدولي عن تقديم المساعدة المناسبة. وأشارت إلى وجود توافق من قبل جميع الأطراف المتنازعة على التعاون في تنفيذ ما سيتم اتخاذه من قرارات من السلطات النقدية لمعالجة الانقسام وإيقاف التدهور الاقتصادي والنقدي. وأكدت المصادر أن جزءاً كبيراً من الوساطة العمانية التي برزت مؤخراً تدور في هذا الشأن، إذ كانت تحركات المسؤولين العمانيين ترتفع بنسق تدريجي متواصل منذ الشهر الماضي، ونجحت في تحقيق اختراق مهم في الوصول إلى حل مؤقت لأزمة استيراد المشتقات النفطية عبر ميناء الحديدة غربي اليمن، مع الاقتراب من إيجاد تفاهم مناسب لإعادة فتح مطار صنعاء، والمحاولة حالياً تدور حول تحقيق اختراق آخر في ملف العملة والانقسام المالي.

تكرار التجربة اللبنانية

ورجح مصرفيون وخبراء اقتصاد أن يكون اليمن قد دخل رسمياً مرحلة «البنتنة العملة الوطنية» كما كان التوقع عقب قرار الاستسلام في التصدي لهذه الأزمات الإنسانية الحادة، التي يرزح تحت وطأتها أكثر من ثلثي سكان البلاد.

وشرح الباحث الاقتصادي عصام مقبل لـ«العربي الجديد»، أن الرئيس الراحل علي عبدالله صالح بشر اليمنيين انتقاماً منهم عقب ثورة 11 فبراير/ شباط «بالصوملة»

> مساع لوقف الانقسام النقدي والاقتصادي والسيطرة على السوق
>
> زيادة المعروض من العملة المحلية يعمّق من انهيار قيمتها

في إشارة إلى وضعية الصومال آنذاك، والتي كانت تشهد حرباً أهلية طاحنة وصراعات تسببت في تدميرها وتجزئتها. وتابع: «ترافقت الحرب اليمنية مع التشتت الجغرافي والتجزئة وتعدد سلطات النفوذ في أكثر من منطقة». وأضاف: «أيضا وصل هذا الصراع إلى مستوى الانقسام المالي والاقتصادي ونهب ثروات وموارد البلاد، ودخوله مرحلة خطيرة منذ نحو ثلاثة أشهر بانفلات السوق النقدية والمصرفية ووصول العملة والاقتصاد الوطني إلى حافة الهاوية». وقال مقبل: «هذا سيناريو يشبه ما عاشه لبنان في ثمانينيات القرن الماضي على إثر حرب أهلية طاحنة لا يزال يعاني من تبعاتها حتى الآن، والشبه لا يتوقف حصراً على نظام الحكم والانقسام السياسي والجغرافي والسكاني، بل يترتب كذلك في الانكشاف الاقتصادي وانهيار الليرة وبروز الدولار كعملة تداول شبه رسمية في البلاد عبر اعتماد الدولرة للاقتصاد، وهو نفس المنزلق الذي بدأ اليمن ملامسته بصورة واضحة منذ مطلع العام الحالي».

قرارات وتوقعات

وسارعت الحكومة اليمنية إلى الإعلان عن مجموعة قرارات صادرة عن البنك المركزي في عدن قالت إنها تهدف إلى معالجة حالة الانقسام في السوق الاقتصادية، والتشوه الذي أحدثه اختلاف سعر صرف العملة المحلية من الفئة الواحدة في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا والمناطق الأخرى الواقعة تحت نفوذ الحوثيين.

تضمنت القرارات ضخ العملة المحلية من فئة الألف ريال إلى السوق لتشمل مناطق البلاد كافة، وتكثيف التداول بها ومعاودة تعزيز استخدامها في معاملات البيع والشراء النقدي، وبحجم تعامل أكبر. إضافة إلى اتخاذ إجراءات منظمة لخفض حجم المعروض النقدي وإبقاءه في المستويات المقبولة والمتوافقة كمياً مع حاجة السوق لها، وذلك بناءً على الدراسات التي أعدها الخبراء المختصون في البنك، للحد من أية آثار تضخمية، وانعكاسه سلباً على قيمة عملتنا المحلية في عموم السوق اليمنية ومختلف المناطق. كما تضمنت القرارات إلزام البنوك ومؤسسات التحويل والصرافة وخلال فترة قريبة قادمة بوقف فرض عمولات جزافية وغير واقعية للتحويلات الداخلية بين مختلف مناطق اليمن، بدواعي التمييز السعري بين فئات العملة المحلية الواحدة، وتهديد المخالفين بعقوبات مشددة يقررها البنك المركزي اليمني بهذا الشأن.

معضلة العرض النقدي

وشدد الخبير المالي والاقتصادي البارز في اليمن أحمد شماخ في تصريح لـ«العربي الجديد»، على أهمية اتخاذ قرارات صحيحة ومناسبة غير عبثية كما كان يحصل سابقاً لوقف تهاوي العملة والاقتصاد الوطني، «فقد حان الوقت للتنفيذ ولإصدار القرارات التي تساهم في ضبط إيقاع العملة على أسس علمية مدروسة تبدأ بتحييد واستقلالية البنك المركزي اليمني» على حد تعبيره. ودعا شماخ إلى ضرورة وضع حد لعملية ضخ النقد الجديد والحد من انتشار محال وشركات الصرافة التي تساهم بشكل رئيس في تأجيج أزمة الصرف وتدهور العملة. في المقابل، قلل الخبير المصرفي حافظ طربوش من قيمة هذه القرارات والإجراءات، إذ رأى أن عملية الضخ من الفئة النقدية الكبيرة إلى الأسواق سيزيد من العرض النقدي للعملة الوطنية وبالتالي المزيد من التدهور في قيمتها. واقترح في حديثه مع «العربي الجديد»، إيقاف ضخ العملة المطبوعة إلى السوق المحلية والعمل على تفعيل الأنشطة الاقتصادية وإعادة تصدير النفط والغاز وتوريد عائداتها إلى البنك المركزي، إلى جانب جميع إيرادات الدولة من دون استثناء من ضرائب بجميع أنواعها والرسوم الجمركية وإيرادات المنافذ البرية والبحرية.

توحيد القرار النقدي

يسعى البنك المركزي اليمني إلى توحيد قراراته النقدية، ضمن محاولات وضع حد للانقسام الحاصل. وقال البنك إن كافة الأوراق النقدية من العملة الوطنية بجميع فئاتها المصدرة والمتداولة استناداً إلى قانون البنك المركزي، تعتبر عملة قانونية ملزمة حسب قيمتها كوسيلة دفع في جميع التعاملات الداخلية في الجمهورية اليمنية. وأكد على استمرار إجراءاته في الرقابة على نشاط سوق صرف النقد، وفرض الانضباط في أدائه. هذا الإجراء لا يعتبر حلاً لأزمة تراجع قيمة العملة الوطنية، ولكنه يشكل جزءاً هاماً ضمن حزمة إجراءات، إذ أوضح البنك أنه سيتخذها في إطار خطواته لمعالجة هذه الأزمة وإصلاح المنظومة المصرفية ومعالجة التشوه السعري لقيمة العملة وتحسين بيئة النشاط الاقتصادي بشكل عام. وفي المقابل، يتزايد التشديد على السوق النقدية من حيث الالتزام بقرارات قد تساهم في تهدئة العملة المحلية ووقف انزلاقها المتسارع. وفي هذا الاتجاه، أصدرت جمعية صرافي عدن، الأربعاء الماضي، تعميماً يطالب شركات الصرافة وشبكات التحويلات بتثبيت سعر صرف الريال السعودي عند 250 ريالاً يمنياً، بعد أن وصل سعر صرفه في التعاملات إلى نحو 270 ريالاً.

موظف في البنك المركزي في صنعاء (محمد حويس/ فرانس برس)

4,5

تريليونات ريال هو حجم المعروض النقدي الحالي في اليمن، فيما السوق المحلية لا تحتمل أكثر من 2,5 تريليون ريال في ظل التشوهات الاقتصادية والتضخم الذي يسيطر على الأسواق